وقد نص في المقبرة ان الملك ان التسليم عنده شرط والشرط تسليم نوعه و
ذلك ما ذكرنا ويكتفي بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا البئر والحوض
والموقوف الى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه لانه نائب عن الموقوف عليه وفعل
النائب كفعل المنوب عنه واما في المسجد فقد قيل لا يكون تسليما لانه لا تدبير
للمتولي فيه وقد قيل يكون تسليما لانه يحتاج الى ان يكنسه ويغلق بابه واذا
سلم البيع التسليم والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على ما قيل لان المتولي لا عرفها
وقد قيل هو بمنزلة السقاية والخان فصح التسليم الى المتولي لانه لو نصب المتولي
يصح وان كان بخلاف العادة ولو جعل دار له بمكة سكنى لحاج البيت والمعتمرين
او جعل داره في غير مكة سكنى للمسلمين او جعلها في ثغر من الثغور سكنى للغزاة
والمرابطين او جعل غلة ارضه للغزاة في سبيل الله ودفع ذلك الى والي يقوم
عليه فهو جايز والرجوع فيها لا يبنى الآن في الغلة على الفقراء دون الاغنياء
وفيما سواه من سكنى الخانة والاستقاء من البئر والسقاية وغير ذلك يستوي
فيه الفقير والغني والفارق هو العرف بين الفصلين فان اهل العرف يريدون
بذلك الغلة الفقراء وفي غيرها التسوية بينهم وبين الاغنياء ولان الحاجة
تشمل الغني والفقير في الشرب والنزول والغني لا يحتاج الى صرف هذه الغلة الغلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)